

Distr.
GENERAL

S/1998/113
10 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - المقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١١٣٨ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويستكمل سجل التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان، منذ أن قدمت تقريره المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/859).

ثانيا - مؤتمر فيينا

٢ - كما هو منتظر من الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان (S/1997/510-A/52/219-S/1997/510)، نظمت الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا للمانحين دعما للسلام والمصالحة في طاجيكستان. واستضافت حكومة النمسا المؤتمر الذي انعقد في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في فيينا. وشاركت فيه وفود من ٤٥ بلدا، و ١٥ وكالة وبرنامجا وصندوقا من الأمم المتحدة و ١٧ منظمة دولية أخرى، ومؤسسات مالية ومنظمات غير حكومية. وترأس وفد طاجيكستان الرئيس إيمومالي راخمونوف، وانضم إليه زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة، السيد عبد الله نوري، وأعضاء آخرون من المعارضة. وهدف المؤتمر هو الحصول على مبلغ إجمالي يصل إلى حوالي ٦٥ مليون دولار للأنشطة المتصلة بصورة مباشرة بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطاجيكيين، أي المصالحة السياسية وإرساء الديمقراطية؛ وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإصلاح هياكل السلطة؛ وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن وإدماجهم في المجتمع؛ وإعادة تأهيل وتطوير المجتمعات الأكثر تضررا. وتمخض عن المؤتمر إعلان عن تبرعات بلغ مجموعها ٩٦ مليون دولار، وكثير منها موجه لبرامج المساعدة الإنسانية والمساعدة على إعادة التأهيل في الفترة التي تلي المرحلة الانتقالية. وتم الإعلان عن تبرعات بلغت حوالي ٣٩ مليون دولار، وتمت هذه التبرعات بصفة مباشرة إلى أهداف المؤتمر.

ثالثا - مسائل الأمن

٣ - بينما دعم المشاركون في المؤتمر دعما قويا عملية السلام في طاجيكستان، غيّم عليه مع ذلك موضوع حالة الرهائن المستمرة في طاجيكستان (انظر أدناه). وأكدت وفود كثيرة على الحاجة إلى توفير أمن كاف للموظفين الدوليين الذين يضطربون بالأنشطة التي تعهدوا بدعمها. ولم يرد حتى الآن إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا عشر واحد في المائة من المبالغ التي أعلن عنها.

٤ - وقد تطورت حالة الرهائن المشار إليها على النحو التالي: في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اختطفت جماعة برئاسة ريزفون سوديروف عاملين فرنسيين من عمال الإغاثة من منزلهما، وهي ذات الجماعة المسؤولة عن أخذ الرهائن في شباط/فبراير ١٩٩٧. وطالبت الجماعة الإفراج عن أخي ريزفون سوديروف، باخروم، الذي احتجزته السلطات بسبب مشاركته في حادثة شهر شباط/فبراير. وتمكن أحد الرهينتين من مغادرة المبنى الذي كانا محتجزين فيه في دوشانبه، أما الرهينة الأخرى وحراسها فقد قُتلوا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء تبادل النيران مع أفراد الأمن. وفي عمليات لاحقة قامت بها قوات الأمن، تم قتل ريزفون سوديروف وتم اعتقال عدة أفراد من جماعته. ووفقا للسلطات، كانت الرهينتان محتجزتين في الأصل في قرية بالقرب من كوفارنيخون في منطقة تقع تحت سيطرة القائد الميداني للمعارضة الطاجيكية الموحدة. وأخذت المجموعة أيضا عددا من الرهائن الطاجيكيين. ووفقا للسلطات، تم الإفراج عن ثلاثة منهم، وتم العثور على ستة منهم مقتولين، ولا يعرف مكان الرهائن المتبقين.

٥ - وظلت حالة الأمن العام متقلبة، لا سيما في منطقة دوشانبه الكبرى، وبين دوشانبه وكومسومول آباد. وكان مستوى النشاط الإجرامي عاليا، وهناك عدة تقارير تضيد بأن المدنيين يعانون من مضايقات عند نقاط التفتيش الحكومية ونقاط التفتيش التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة. وظل وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة ساريا، باستثناء مواجهة وقعت بين الشرطة وأفراد من المعارضة إلى الشرق من دوشانبه في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتم القبض على ثلاثة أفراد من المعارضة لحملهم السلاح في الأماكن العامة، وتم العثور على مقاتل آخر مقتولا. وانتقاما لذلك، أخذ أفراد من المعارضة خمسة رهائن في دوشانبه، ومن بينهم نائب رئيس البلدية. وفيما بعد، تم مبادلة الرهائن بأفراد المعارضة المحتجزين. وحثت بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان كلا من الطرفين على السيطرة على أفرادهم وضمان انضباطهم.

٦ - ويؤكد أخذ الرهائن أن الموظفين الدوليين معروضون للخطر في دوشانبه. وتم نقل أكثر من ٧٠ في المائة من الموظفين الدوليين العاملين في برامج الإغاثة الإنسانية إلى شمال طاجيكستان، وإلى بلدان أخرى؛ وعلقت عدة منظمات غير حكومية أخرى أنشطتها. والتزمت البعثة بحظر التجول من الغسق إلى الفجر، واتخذت عددا من الاحتياطات الأمنية الأخرى. وبناء على توصية من السيد جيرد ميريم، ممثلي الخاص والمسؤول المعين عن أمن موظفي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وافقت على تجميع مكاتب الأمم المتحدة في مكان واحد، وبصفة خاصة سكن موظفي الأمم المتحدة في دوشانبه في عدد صغير من المباني التي وضعت تحت حراسة جيدة. وفي حين أن هذه الخطوة لا تلغي جميع المخاطر تماما، وهو أمر غير ممكن، إلا أنه يعتقد أنها، بالإضافة إلى تدابير أخرى، ستساعد على زيادة أمن موظفي الأمم المتحدة زيادة كافية لتمكينهم من أداء مهامهم.

٧ - وطلبت الأمم المتحدة من السلطات الطاجيكية تقديم المساعدة في العثور على أماكن ملائمة وتجهيئتها من أجل شغلها. وفي حين أنه تم تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بإيجاد أماكن للمكاتب، لم يتم حتى الآن العثور على حل للسكن الخاص، علما بأن الموظفين الدوليين يتعرضون إلى أكثر المخاطر في

مساكنهم. وقد أعلنت قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة استعدادها لتوفير الحراسة لأماكن الأمم المتحدة في دوشانبه. وذلك يتفق مع ولايتها التي تكلفها بالمساعدة على توفير الأمن لموظفي البعثة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرهما من المنظمات الدولية. وتقوم البعثة وقوات حفظ السلام الجماعية بوضع الترتيبات التفصيلية لذلك.

٨ - وتم الاضطلاع بأعمال تحضيرية مفيدة للإعداد لإنشاء وحدات أمن مشتركة مهمتها توفير الأمن، بما في ذلك المرافقة المسلحة، لموظفي الأمم المتحدة لا سيما في المنطقة الواقعة بين دوشانبه وكومسومول آباد. غير أن المرسوم الرئاسي الذي أنشأ الوحدة لم يصدر إلا في ٢ شباط/فبراير وليست الوحدة بعد جاهزة للعمل.

٩ - وفي هذه الظروف، تم تأجيل تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان. وتم حتى الآن إرسال ١٧ مراقبا عسكريا إضافيا (وعددهم الإجمالي ٥٩) و ١٤ موظفا دوليا إضافيا (وعددهم الإجمالي ٣١) إلى طاجيكستان. وبالمثل، تأخر تنفيذ برامج الأمم المتحدة الرامية إلى دعم السلام والمصالحة، فكانت هناك ضرورة إلى تقليص برامج المساعدة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي تدار من دوشانبه.

رابعا - تنفيذ الاتفاق العام

١٠ - تقدم عمل لجنة المصالحة الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاق العام تقدما بطيئا جدا. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، علقت المعارضة الطاجيكية الموحدة مشاركتها في لجنة المصالحة الوطنية احتجاجا على ما أسمته افتقار الحكومة للإرادة السياسية، وذكرت في جملة أمور تأخير إدخال شخصيات من المعارضة في الحكومة، وإعادة المسلحين التابعين للمعارضة من شمال أفغانستان إلى الوطن، وتنفيذ قانون العضو، فضلا عن تقديم دعم غير كاف لعمل لجنة المصالحة الوطنية. وردا على ذلك، ذكرت الحكومة أن المعارضة لم تقدم قائمة بجميع المرشحين الذين سيعينون في مناصب حكومية، ولم تسجل جميع مسلحيها ولم تنزع سلاحهم ولم تجمعهم في مكان واحد، ولم تسيطر سيطرة فعالة على جميع التشكيلات المسلحة إلى الشرق من دوشانبه. وبعد تدخل ممثلي الخاص؛ وأفراد من لجنة الاتصال المؤلفة من الدول الضامنة، والمنظمات الدولية، استأنفت المعارضة الطاجيكية الموحدة مشاركتها في لجنة المصالحة الوطنية في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ووافق الرئيس راخمونوف في اليوم نفسه على تعيين نائب زعيم المعارضة، واسمه أكبر طورايونزوده، نائبا أول لرئيس الوزراء كما اقترح ذلك السيد نوري. ووافق الطرفان أيضا على أن تقوم الحكومة بتعجيل تنفيذ قانون العضو، وتفرج المعارضة عن أسرى الحرب المتبقين، ويزيل الطرفان نقاط التفتيش غير القانونية.

١١ - ومنذ ذلك الوقت، أطلقت المعارضة الطاجيكية الموحدة سراح ٦٧ أسيرا من أسرى الحرب، رغما عن استمرار وجود اختلاف حول إجمالي عددهم. ومن جانب الحكومة، أعلن المدعي العام سقوط الاتهامات

الجنائية الموجهة ضد أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة، ومنهم أربعة أعضاء من قياداتها. ولا تزال هناك اختلافات في الرأي حول إمكانية تطبيق قانون العفو على بعض الجرائم.

١٢ - واستمرت المناقشات المكثفة حول تخصيص المناصب الحكومية الرفيعة. وقدمت المعارضة الطاجيكية الموحدة قائمة بمرشحيها وإن لم يجر الاتفاق، فيما يبدو، إلا إزاء بعض منهم فقط. أما فيما يتعلق بتعيين السيد طورايونزوده، فقد وافق الرئيس على إصدار قرار رسمي بذلك عند عودة طورايونزوده إلى طاجيكستان. بيد أن السيد طورايونزوده صرح بأنه لن يعود إلى طاجيكستان قبل صدور مرسوم رئاسي بتعيينه.

تنقيح القوانين والدستور

١٣ - قامت اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المصالحة الوطنية، بمساعدة خبير قدمته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بوضع ورقة مفاهيمية تتضمن خيارات لإجراء تعديلات دستورية. ونظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مناقشة ثانية على مائدة مستديرة عن الدستور في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤ - وأعدت لجنة المصالحة الوطنية مشروع قانونين بشأن الأحزاب السياسية والرابطات الهامة، قدّما إلى البرلمان لاستعراضهما ومن المخطط إجراء مناقشة على مائدة مستديرة بشأن هذه المسألة، يحضرها أعضاء لجنة المصالحة الوطنية وممثلو المنظمات السياسية المسجلة حالياً. وسينظر البرلمان في القانونين في دورته العادية القادمة، التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٥ - ولم تنشأ بعد اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات وإجراء استفتاء عام التي ستزودها لجنة المصالحة الوطنية بـ ٢٥ في المائة من أعضائها. ولهذا ولأسباب أمنية لم يمكن حتى الآن تحديد تاريخ لزيارة بعثة تقييم الانتخابات المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تمت الموافقة عليها بين المنظمين. وتنبغي ملاحظة أن الاستفتاء حول مراجعة الدستور سيسبق الانتخابات البرلمانية.

تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة

١٦ - استمر تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في طاجيكستان في ٨ مناطق من مناطق التجمع العشرة، تحت مراقبة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وحتى اليوم، تم تسجيل زهاء ٣ ٥٠٠ مقاتل. ولم يبدأ بعد التسجيل في كومسومول آباد وماغومورود، أساساً بسبب وجود مصاعب داخلية داخل المعارضة الطاجيكية الموحدة. وقام فريق مشترك بين لجنة المصالحة الوطنية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بالتفتيش على المواقع التي سيتجمع فيها مقاتلو المعارضة الطاجيكية الموحدة. ويبدو أن المرافق في مواقع كوفارنيخون، وجيرجاتال، وطاجيك آباد، وكومسومول آباد، وفانيه وخوروج صالحة للاستعمال. في حين أن المرافق في مناطق أخرى تتطلب إصلاحاً. وساعدت منظمة الأمم المتحدة أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة بالأغذية، ومستلزمات الأسرّة وبعض المواد الأخرى. وتخطط بعثة مراقبي

الأمم المتحدة في طاجيكستان لإرسال فرق إضافية تقيم في طاجيك آباد، وفانيه وكومسومول آباد لمراقبة ومساعدة عملية التجمع.

١٧ - واستمرت المناقشات بشأن عودة أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة من أفغانستان إلى ديارهم. وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر، أبلغ سفير الاتحاد الروسي فريق الاتصال بأنه تم التوصل إلى اتفاق بعودتهم إلى ديارهم عن طريق نقطة العبور في نزني بانيه. وللتعجيل بذلك، أنشئ الفريق العامل العسكري المشترك في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر بمبادرة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويتألف الفريق من ممثلي قوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية، وقوات الحدود الطاجيكية، ولجنة المصالحة الوطنية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. بيد أن هناك نفورا من جانب الحكومة إزاء السماح لأفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة بالعودة إلى ديارهم من أفغانستان قبل أن يتجمع أولئك الذين في طاجيكستان بالفعل ويصبحوا تحت القيادة والمراقبة الملائمتين. وفي غضون ذلك، كانت هناك تقارير تشير إلى أن بعض أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة عبروا الحدود بالفعل كلاجئين. وفي حالات قليلة، أطلقت قوات الحدود الروسية في قطاع كالاي - خومب مدافع الهاون والأسلحة الأوتوماتيكية لردع الأفراد عن العبور. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت قوات الحدود الروسية مقاتلين وقبضت على مقاتلين من المعارضة الطاجيكية الموحدة عندما كانوا يحاولون عبور الحدود في ذلك القطاع.

اللاجئون

١٨ - استكملت عودة اللاجئين الطاجيك إلى ديارهم من شمال أفغانستان بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد عاد من معسكر سافي ما مجموعه ١٥٨ ٣ لاجئا بمساعدة من حكومة أوزبكستان. وبدأت عودة اللاجئين الطاجيك إلى ديارهم من بلدان أخرى في رابطة الدول المستقلة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ برحيل ٧٠ لاجئا من تركمانستان. وأنشأت لجنة المصالحة الوطنية لجنة خاصة للنظر في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون العائدون، ولا سيما في منطقتي غيسار وخاتلون.

الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة التأهيل

١٩ - بدأت المنظمات الإنسانية برامج الغوث لفصل الشتاء. وقد تأخر توزيع الأدوية، والفحم، والأغذية، ولوازم المأوى وإعادة التعمير وبناء القدرات بعد حادث أخذ الرهائن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد اضطلعت ثلاث هيئات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)) و ١٠ منظمات غير حكومية بمجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية في القطاع الزراعي تستهدف أساسا المزارعين الخاصين في ٤٠ مقاطعة من مقاطعات البلد ال ٥١. وسيبدأ في وقت قصير نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٨.

خامسا - ملاحظات

٢٠ - منذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن المقدم من ثلاث أشهر مضت، استمر الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان بمعدل سرعة بطيء. وللأسف، استهلكت إدارة الأزمة طاقة كبيرة، ولم يترجم الزخم الذي أولده اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٢٨ (١٩٩٧) والدعم المشجع لعملية السلام المقدم في مؤتمر المانحين في فيينا إلى نتائج ملموسة.

٢١ - واستمر إيلاء الأحزاب لجزء كبير من اهتمامها إلى مسألة المناصب الحكومية الرفيعة التي ستخصص للمعارضة الطاجيكية الموحدة، وهي مسألة أرققتها لعدة شهور. ورغم أن المفهوم أن هذه عملية عسيرة، تتطلب موازنة دقيقة يلزم أن تتحقق داخل المعسكرين وخارجهما، وقد آن الأوان لحل هذه المسألة.

٢٢ - وبالنسبة لبقية فترة الولاية، أعقد الأمل على أن يكون هناك عمل عملي وتقدم ملموس في مسائل مثل إعادة إدماج مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وتنقيح الدستور واعتماد قوانين جديدة. وأحث أيضا لجنة المصالحة الوطنية على أن تبدأ الآن حوارا واسعا بين مختلف القوى السياسية، بما فيها القوى غير الممثلة في لجنة المصالحة الوطنية، على النحو المتوخى في الاتفاق العام. وينبغي أن يكون الهدف هو إتاحة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية في البلد والقيام في أسرع وقت ممكن بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢٣ - وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن سلامة موظفيها ما تزال سببا مهما للقلق. فما زال الأمن في طاجيكستان مزعزعا ومن المحتمل أن يظل كذلك في المستقبل القريب. لذا، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى، إلى القدر الممكن، للحد من المخاطر التي يتعرض لها موظفوها. وإلا فلن يتسنى لهم أداء المهام الهامة التي أسندها الاتفاق العام إلى البعثة. وقد أجمعت في هذا التقرير الخطوات العملية البسيطة التي يلزم اتخاذها في هذا الشأن والتي يجب أن تعتمد فيها الأمم المتحدة على تعاون ومساعدة السلطات الطاجيكية. وأرى أنها تعي أهمية هذه المسألة وستمنحها الأولوية العليا.

- - - - -